

## القضاء والقدر:

أما القضاء والقدر أيها الإخوة: فهو متعلق بتوحيد الربوبية، وقد سبق أن توحيد الألوهية: هو إفراد الله تعالى بالعبادة، وتوحيد الربوبية: إفراد الله تعالى بالخلق والملك والتدبير، وتوحيد الأسماء الصِّفات: هو توحيد الله تعالى بأسمائه وصفاته.

والقضاء والقدر سرُّ الله تعالى المكتوب الذي لا يعلمه إلا الله عزَّ وجلَّ، مكتوب في اللوح المحفوظ، في الكتاب المكنون الذي لا يطلع عليه أحد.

## حكم الكلام في القضاء والقدر:

أما بالنسبة للقضاء والقدر: فقد يقول الإنسان: ما حكم الكلام فيه وما حكم الخوض فيه؟ لأنَّ هناك أحاديث قد جاء ظاهرها يفيد منع الكلام، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: وإذا ذُكر القدر فأمسكوا [رواه الطبراني: 1428، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة: 34]. فلماذا إذا نتحدث في القضاء والقدر؟

أولاً: إنَّ الإيمان بالقضاء والقدر ركن من أركان الإيمان، ولا يتم إيمان العبد إلا به، فكيف يُعرف إذا لم يُتحدث عنه، ويُبَيِّن للنَّاس أمره؟.

ثانياً: الإيمان بالقدر ورد في أعظم حديث في الإسلام وهو حديث جبريل عليه السلام، وكذلك في آخر حياة النَّبي صلى الله عليه وسلم الذي قال فيه: فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم [رواه البخاري: 50، ومسلم: 8]. فمعرفة من الدِّين، وهو واجب على سبيل الإجمال.

ثالثاً: أنَّ القرآن الكريم مليءٌ بذكر القدر وتفصيله، والله عزَّ وجلَّ أمرنا بتدبُّر القرآن وعقله، كما قال سبحانه وتعالى: كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ [ص: 29].

رابعاً: الصَّحابة رضي الله عنهم سألوا النَّبي صلى الله عليه وسلم عن أدق الأمور المتعلقة بالقدر، كما جاء في صحيح مسلم من حديث سراقه بن مالك بن جُعشم قال: يا رسول الله بيِّن لنا ديننا كأننا خلقنا الآن، فيما العمل اليوم، أفما جفت به الأقلام وجرت به المقادير أما فيما نستقبل؟ قال: لا، بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير، قال: ففيما العمل؟ قال: اعملوا فكل ميسر [رواه مسلم: 2648]. وفي رواية: كل عامل ميسر لعمله [رواه مسلم: 2648].

خامساً: إنَّ الصَّحابة رضوان الله تعالى عليهم قد علِّموا تلاميذهم بل وسألوهم عنه ليختبروهم وليحرزوا أفهامهم فيه، هل فهموا عقيدة القضاء والقدر أم لا، فجاء في صحيح مسلم: أن أبا الأسود الدؤلي قال: "قال لي عمران بن حصين رضي الله عنه: رأيت ما يعمل النَّاس اليوم

ويكدحون فيه؟ أشيء قضى عليهم ومضى عليهم من قدر ما سبق أو فيما يستقبلون به مما أتاهم به نبيهم وثبتت الحجة عليهم؟ فقلت: بل شيء قضى عليهم، فقال: أفلا يكون ظلماً؟ ففزعت من ذلك فزعاً شديداً" الصحابي يقول للتابعي: إذا كانت الأشياء هذه التي نعملها كلها مقدرة من قبل، قال: أليس بذلك ظلماً، قال أبو الأسود: ففزعت فزعاً شديداً، وقلت: كل شيء خلق الله ومملك يده فلا يسأل عما يفعل وهم يسألون، فقال لي: يرحمك الله، إنما لم أرد بما سألتك إلا لأحزر عقلك" [رواه مسلم: 2650].

## أفعال العباد بين الجبر والاختيار

إن مسألة أفعال العباد من أعوص مسائل "علم العقائد" كما استقر في أذهان الراسخين من علماء أهل السنة والجماعة، وعسرها يكمن في محاولتها للجمع بين نقيضين، ولو في الظاهر، نقيضين أحدهما بدهيٌّ ابتداءً، والآخر بدهيٌّ بعد قيام الدليل.

أمّا ما هو بدهيٌّ ابتداءً، فتلك التفرقة التي نحسُّ بها بين أفعالنا الاختيارية؛ كحركاتنا المقصودة عند تناول اللقمة، والاضطرارية؛ كحركاتنا غير المقصودة أثناء الارتعاش، فهذه التفرقة بين الحالتين واضحة للجميع بالبداية.

وأمّا ما هو بدهيٌّ بعد قيام الدليل، فوجوب انفراد الله، تعالى، بالخلق، وعدم صحّة نسبة شيء من المخلوقات لغيره، سبحانه وتعالى.

فالجمع بين هاتين الحقيقتين هي مشكلة مسألة أفعال العباد التي تناولها علماء الكلام، وأي محاولة بعد ذلك لتبسيطها هي مجرد محاولة فاشلة ولن تلمس عين الحقيقة ولا في أي حال من الأحوال!! لأنّ الجمع بين بدهيين يظهر بينهما التناقض من أصعب المهام وأعقد العقده..

أمّا "المعتزلة"، وهم من ذهبوا إلى أنّ العباد خالقون لأفعالهم الاختيارية، دون الله، تعالى، فقد ناقضوا بدهية العقول المنتهية بعد الاستدلال إلى وجوب انفراده، تعالى، في الخلق والإيجاد، ومن هنا يجدر التنبيه إلى أنّ انفراده، تعالى، بالخلق يُعتبر من أخصّ خصوصياته، تعالى، الذاتية؛ لأنّ ذلك منعكسٌ عن وجوب اتّصافه، سبحانه، بالوحدانية، والتي هي: صفة سلبية تنفي عن الله، تعالى، الكمّ في الذات والصفات والأفعال. وكذلك فإنّ صحّة نسبة خلق الكون لله، تعالى، فإنما ثبتت من خلال تعيّن وجوب نسبة بعض أجزاء العالم له، تعالى، بالدليل، وغيرها بالقياس، ومعنى ذلك: أنّ ما لم يثبت وجوب نسبته إليه بالدليل، ثبت وجوب نسبته إليه بالعلّة المشتركة بين من ثبت وجوب افتقاره لله، تعالى، بالدليل وبين من لم يثبت له وجوب ذلك بالدليل؛ كالمجردات عند من قال بها، فبمجرد ثبوت الإمكان لشيء من الموجودات فإنّه يترتب

عليه أحكام؛ كاستحالة قدمه، ووجوب حدوثه، ووجوب نسبة خلقه إلى ما يُعبر عنه بواجب الوجود "الله"، كما أن ثبوت وجوب وجود هذا الموجود المعبر عنه بـ: "الله" يترتب عليه أحكام أيضاً؛ كوجوب قدمه، واستحالة حدوثه، ووجوب نسبة سائر الممكنات الحادثة إليه. وبالتالي فإن ما يُنفي هذه الأحكام يُعتبر نقيضاً لها ترفضه بداهة العقول الراسخة التي أحكمت النظر واستسلمت للبرهان القاطع، وقول "المعتزلة" هذا قائم على مناقضة عقلية ثبتت بالبداهة بعد الاستدلال عليها؛ لأن صحة نسبة شيء من المخلوقات لله، تعالى، متوقف على وجوب نسبة سائر المخلوقات إليه، سبحانه، وبالتالي فإن نسبة بعضها له، تعالى، وبعضها لغيره، جلّ وعلا، يتعارض مع العقل السليم القائم على وجوب انفراده، جلّ وعزّ، بالخلق لسائر الممكنات الحادثة، لذلك فقول "المعتزلة" يحتمل في طبيئته مناقضة جلية لا تُرضي الله، تعالى، ابتداءً القائل في محكم التنزيل: "أفمن يخلق كمن لا يخلق"، كما لا تُرضينا انتهاءً؛ لأنها تتعارض مع قواطع أدلتنا العقلية التي انتهت إلى البداهة.

وكذلك قول "الجبرية"، وهم القائلون باستواء حركاتنا الاختيارية مع الاضطرارية لدرجة أنهم ادّعوا أن سائر أفعال العباد اختيارية كانت أو اضطرارية، فإننا مجبورون عليها، وأننا تحت سلطان الله، تعالى، وقدره كالريشة في الهواء لا حول لنا فيها ولا قوة. فهذا القول أيضاً سقيم؛ لمناقضته للبداهة التي لا شك حولها، والتي دللتنا على أنه ثمة فرق واضح بين حركاتنا الاختيارية وحركاتنا الاضطرارية. ومع ذلك يبقى قول "الجبرية" أقرب إلى التأدب مع الله، تعالى، من قول "المعتزلة"، فمع أنه يتعارض مع حرية التكليف، وكذلك يتعارض مع كثير من قواطع الأدلة العقلية والنقلية، إلا أن أثره لا يطال الذات الإلهية بسوء، كما لا يترتب عليه لوازم هي بشناعة اللوازم المترتبة على قول "المعتزلة". وعلى أقل تقدير "الجبرية" أرعوا انتباههم لصيانة الذات العلية وغلبوها على صيانة المكلفين، بينما "المعتزلة" أرعوا انتباههم للعباد وغلبوهم على صيانة الذات العلية، ولا شك في أن صيانة الذات العلية أولى من كل ما سواها؛ فما سواها ما كان ليكون لولاها!!

واعلم أن مسألة أفعال العباد بالإضافة إلى بحثها في علاقة هذه الأفعال بالله، تعالى، هي أيضاً تبحث في هذه العلاقة من ناحيتين:

الأولى: قدرة العباد.

والثانية: إرادة العباد، وهو قصد العبد لفعل أحد البدلين.

أمَّا الجانب الأوَّل، وهو القدرة، فقد اتَّضح لك موقف "المعتزلة" و"الجبريَّة" منها. وأمَّا أهل السُّنَّة فقد اتَّفقت كلمة أهل السُّنَّة على نقطتين رئيسيَّتين حولها: وجود هذه القدرة في العباد، وكذلك كون هذه القدرة غير مؤثِّرة بذاتها، بل أنَّ تأثيرها يكون عندها لا بها. واختلفوا بعد ذلك في وجود هذه القدرة في العباد قبل الفعل أو معه؛ فذهب الإمام أبو الحسن الأشعريُّ إلى أنَّها تكون مع الفعل، لا قبله ولا بعده، وهذا مبنيٌّ عنده على استحالة بقاء الأعراض، وعنده القدرة تأتي بناءً على القصد؛ فإنَّ قصد المكفِّف الإيمان خلق الله تعالى فيه قدرة على الإيمان مقارنةً له، وإنَّ قصد الكفر، خلق الله تعالى، فيه قدرة على الكفر مقارنةً له أيضاً، وهي في الحالتين غير مؤثِّرة، وإنَّما هي لجري العادة؛ كخلق الله تعالى الإحراق عند النَّار والإرواء عند الماء والإشباع عند الطَّعام والقطع عند السِّكين، وكذلك الإيمان والكفر عند القدرة بعد القصد والتَّوجُّه.

وبناءً على ذلك قال الإمام الأشعريُّ القادر على الكفر غير قادر على الإيمان، والقادر على الإيمان غير قادر على الكفر؛ لأنَّ القدرة على الإيمان تأتي مقارنةً عنده لقصد الإيمان، وكذلك القدرة على الكفر تأتي مقارنةً لقصد الكفر، ويتضح هذا أكثر إن علمت أنَّ القدرة على أحد البديلين مترتبة على القصد، وتأتي مترتبةً عليه ترتبٌ بعدي؛ أي بعد القصد والتَّوجُّه، ونحن نقصد بالتَّرتب هنا التَّرتب الدِّهني. وإن دققت في النَّظر علمت أنَّ أساس التَّكليف يكمن في التَّوجُّه، وأنَّ الفعل يصدِّق ذلك التَّوجُّه أو يكذِّبه، وهذا التَّوجُّه وبناءً عليه يترتَّب الفعل، فمجرَّد القصد كافي في تحديد كون العبد مختاراً أو لا، فإن كان العبد موصوفاً بهذا القصد المصحِّح لاختياره أحد البديلين دون الآخر، صحَّ معه تسمية العبد مختاراً، وإن كان وصفه بالاعتذار على الفعل أو التَّرك يأتي بعد ذلك مقارنةً لذلك القصد وبناءً عليه؛ فالقدرة، بمعنى فعل الفعل الذي قصده المكفِّف، لا يتوقَّف عليها صحَّة وصف العبد بكونه مختاراً، خصوصاً إن علمت أنَّها تأتي بناءً على ذلك القصد.

فالعبارة إذن لتحقيق الاختيار للعباد تكمن في القصد والتَّوجُّه، وهو ما يُعبَّر عنه عند الإمام الأشعريِّ بـ: "الكسب"، فبناءً على هذا التَّوجُّه من العباد يخلق الله، تعالى، قدرة في العبد هي إمَّا للكفر أو للإيمان، وصالحة لأحدهما لا لكلاهما.

وقد أسلفنا أنَّ الأشعريِّ، رضي الله عنه، ذهب لذلك لأنَّه ذهب إلى استحالة بقاء الأعراض، بينما ذهب غيره من أهل السُّنَّة إلى عدم استحالة بقاء الأعراض؛ لذلك ذهبوا إلى أنَّ العبد موصوف بالقدرة على الإيمان والكفر، ولكنَّ هذه القدرة عندهم غير مؤثِّرة، وإنَّ العبد موصوف بها بناءً على جري العادة؛ فهو موصوف بالقدرة على الإيمان والكفر، ولكنَّ الكفر والإيمان يكون عندها لا بها؛ كما أنَّ الإحراق يكون عند النَّار لا بها.

فمن خلال هذا يظهر موقف أهل السُّنَّة من علاقة أفعال العباد بالله، تعالى، من حيث القدرة أو ما يُعبَّر عنه باستطاعة العباد على الفعل أو التَّرك، ويبقى أن نبيِّن علاقة أفعال العباد بالله،

تعالى، من حيث التَّوَجُّه لأحد البديلين والمُعَبَّر عنه أحياناً بقصد العباد للفعل أو التَّرك، وهذا هو أسُّ المسألة، وسرُّ أسرار القدر!!

إنَّ العلاقة بين قصد العباد والله، تعالى، من الإشكالات التي يعجز عن حلِّها وإصابة عين الصَّواب فيها سائر الفلسفات، وهو ينزل منزلة الرُّوح والسَّاعة التي لا يعلم سرُّها إلاَّ الله، سبحانه وتعالى، ولذلك رأينا الإيمان بالقدر من خلال الأحاديث النَّبويَّة جاء مطلقاً من غير تفسير؛ لأنَّ تفسيره يصعب على ضوء أسباب المعرفة العاديَّة التي أتاحتها الله، تعالى، لنا؛ كقوله، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "ما منكم من أحدٍ إلاَّ وقد عَلِمَ مقعده من الجنَّة ومقعده من النَّار"، فقالوا: يا رسول الله، ففيم العمل؟ قال: "اعملوا فكلُّ ميسرٌ لما خُلِقَ له"، وقوله، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أثناء بيانه لأركان الإيمان: "وأن تؤمن بالقدر خيره وشره".

وأهمُّ إشكالات هذه المسألة فيبرز من خلال تعذر الجمع بين انفراد الله تعالى في التَّصرُّف، وحرية العبد في الاختيار؛ فحتَّى مع القول باتِّصاف العباد بالقصد إلاَّ أنَّ السُّؤال الذي يبقى مطروحاً: هذا القصد لأحد البديلين دون الآخر من العباد كان أزلاً لأجل ماذا؟ قد يُجيب أحدنا بأنَّه كان لقصد العبد الذي علم الله، تعالى، أنَّ العبد سيختاره، كما أجاب بذلك بعض أهل السُّنَّة، إلاَّ أنَّ هذا لا يستقيم مع وعورة هذه المسألة لما فيه من تبسيط، كما أنَّ أنظار العقول الرَّاسخة ترى أنَّ قصد العبد قبل وجوده لا يصحُّ أصلاً؛ لأنَّ صحَّة اختيار أحد البديلين على الآخر متوقِّف على وجود المخصَّص، والعبد وقصده لم يكونا موجدين أزلاً حتَّى يصحَّ بناء أحد البديلين عليها دون الآخر. وحتَّى وجوده في علم الله، تعالى، لا يكفي أيضاً؛ لأنَّ وجوده كذلك لا يعني وجوده فعلاً، والعبرة فيمن وُجِدَ فعلاً.

وكونها كذلك لا يعيب شيئاً في الإسلام؛ لأنَّ جميع الفلسفات والديانات لم تبين هذه العلاقة على نحو أفضل ممَّا بيَّنه الإسلام، ولأنَّ بيانها بنحوٍ مفصَّلٍ لا يتوقَّف عليه صحَّة التَّصديق بالدين. لذلك نحن نستسلم لما يلي:

أولاً: إنفراد الله، تعالى، بالخلق والإيجاد والتَّخصيص.

ثانياً: اتِّصاف العباد بالاختيار في بعض أفعالهم والمعروفة بالأفعال "الاختيارية" دون البعض والمعروفة بالأفعال "الاضطرارية".

ثالثاً: أنَّ الجمع بين هاتين الحقيقتين متعذَّر؛ لأنَّ وسائل المعرفة العاديَّة لا تُسَعِّفنا في تحقيق ذلك، والله أعلم.